

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9491

الجمعة، 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/20

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاسكا لوبيس دومينغيس (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستغيفا

ألبانيا السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسيبة

البرازيل السيد فرانس دانيز

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد داي بينغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزامبيق السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-37811 (A)



أُفْتُتِحَت الجلسة الساعة 15/20.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تأكيد التزامنا بالسلام والاستقرار في الصومال. ونشيد بالدور الهام الذي يؤديه الصومال من أجل السلام والاستقرار في القارة الأفريقية والتحديات التي تواجهها، ولا سيما من جماعة الشباب الإرهابية. ولذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إضعاف قدرات حركة الشباب.

ونعرب عن تقديرنا الخاص للتوضيح الوارد في القرارين بأنه لا حظر على توريد الأسلحة إلى حكومة الصومال الفيدرالية. فهذا التأكيد على سيادة الصومال وحقه في إعداد جيشه أمر أساسي، لا سيما وأن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تستعد لمغادرة البلد بموجب الخطة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، نشيد بالصومال على التقدم الذي أحرزته في إدارة الأسلحة والذخائر، الذي أُشِيدَ به في القرار. إن من الأهمية بمكان أن يواصل الصومال تعزيز هذه الجهود، إذ أن الإدارة الفعالة للأسلحة ستقلل من قدرة حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة على الحصول على الأسلحة والذخائر غير المشروعة. كما إنه سيعزز قدرة قوات الأمن الصومالية على تحليل الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، مما يقلل في نهاية المطاف من التهديد الذي يسببه الإرهابيون لا في الصومال فحسب، بل في المنطقة الأوسع.

ونعرب عن امتناننا للقائم بالصياغة على توجيهه المجلس للموافقة على مقترحات الصومال بتقسيم النص إلى قرارين متميزين ولكنهما مترابطان. فهذا التقسيم يسمح باتباع نهج أكثر تركيزاً على كل من التحديات الفريدة التي يواجهها الصومال والتهديدات المحددة التي تشكلها حركة الشباب. كما نشكر القائم بالصياغة على قيادته في دمج مدخلات المجموعة في القرارين وعلى تعزيز المشاركة البناءة بين وفودنا. فاعتماد القرارين على أساس توافق الآراء، حتى وإن لم يكن أحدهما بالإجماع، دليل قوي على قوة التعاون والاحترام المتبادل.

وأخيراً، تعيد المجموعة تأكيد تضامنها ودعمها الثابتين للصومال في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار. وإننا واثقون من أن رؤية الصومال لمستقبل سلمي ومزدهر ستصبح حقيقة واقعة، بفضل الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

السيدة إفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيداً مشروع القرارين اللذين قدمتهما المملكة المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/938، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2714 (2023).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكر الصين على رئاستها عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر وأهنتكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة اليوم.

صوتت مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن مؤيدة القرارين 2713 (2023) و 2714 (2023) لإعادة

ذكرنا في مناسبات عديدة أنها غير مشروعة ولا يمكن أن تؤدي سوى إلى عواقب سلبية وخيمة على السكان المحليين. وهي غير إنسانية بصفة خاصة، لأنها تؤثر على أقل الدول نمواً، التي تصبح الجزاءات الإضافية فيها عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، كانت لدينا أسئلة بشأن صياغة القرارات المتعلقة بالإعفاءات التلقائية لعمليات نقل الأسلحة إلى الشركات الأمنية الخاصة. فعلى الرغم من أن القرارين ينصان على وجوب الحصول على ترخيص من الحكومة الصومالية، ليس لدى مجلس الأمن ليس قائمة بتلك الشركات. ونتوقع أن تتعامل مقديشو مع هذا الأمر بمسؤولية ولا تسمح بتزايد العسكرة في القرن الأفريقي.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الزملاء في الإعراب عن امتناننا وتهانينا للسفير دجانغ جون وفريقه على اختتام رئاستهم بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر. كما أعرب عن ترحيبنا الحار بالممثل الدائم الجديد لإكوادور، وأرجو له ولفريقه كل التوفيق في الرئاسة خلال كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أعرب عن تقدير اليابان العميق لجهود القائم بالصياغة الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق بشأن الآراء المتباينة. لقد صوتت اليابان مؤيدة هذين القرارين الهامين (القراران 2713 (2023) و 2714 (2023)). فالقراران يسمحان لحكومة الصومال الفيدرالية بالحصول على الأنواع اللازمة من المعدات، غالباً للنهوض بالإصلاح الضروري لقطاع الأمن، مع الاستمرار في جعل الحصول على الأسلحة والذخائر والموارد المالية صعباً على حركة الشباب. ويعكس نظام الجزاءات المجدد الواقع في الميدان، استناداً إلى تقارير من كيانات الأمم المتحدة وفريق الخبراء المعني بالصومال. وسيعزز التعاون الإقليمي الأكبر، وهو أمر ضروري لإضعاف حركة الشباب في المنطقة. وتنفيذ هذه القرارات من قبل المجتمع الدولي بأسره تنفيذاً كاملاً أمر أساسي. ونرحب، في هذا الصدد، بتمديد الولاية الواسعة لفريق الخبراء ونشيد بمهنيته وتقانيه.

وتشيد اليابان بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية للوفاء بمعايير نظام الجزاءات. وتعيد اليابان تأكيد التزامها

إلى مجلس الأمن بشأن الصومال وبشأن الجزاءات المفروضة على حركة الشباب الإرهابية (القراران 2713 (2023) و 2714 (2023)).

إننا نرحب برفع حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد. فما فتئت روسيا تدعو إلى استعراض نظم الجزاءات المؤقتة في الدول الأفريقية، لأنها تعوق تطوير وكالاتها الوطنية لإنفاذ القانون والأمن. ونتوقع أن يوفر هذا التدبير مساعدة كبيرة لمقديشو في التغلب على سنوات عديدة من الصعوبات التي واجهتها في عملية تعزيز كيان دولتها.

وبالتوازي مع ذلك، تقدم روسيا معونة غذائية ثنائية للصومال. ففي 30 تشرين الثاني/نوفمبر - بالأمس فقط - قمنا بتوريد 25 000 طن من القمح إلى الصومال، ونخطط لتسليم دفعة أخرى بنفس الكمية من الحبوب للصوماليين قبل نهاية العام. ونأمل أن تُعين هذه المساعدة على الحد من الآثار السلبية للفيضانات الواسعة النطاق التي سببتها ظاهرة النينيو.

وأيد وفد بلدي كذلك قرار مجلس الأمن الرامي إلى تشديد القيود المفروضة على حركة الشباب (القرار 2713 (2023))، التي تشكل تهديداً متزايداً لا للصومال فحسب بل للمنطقة بأسرها. ونأمل أن تساعد التدابير الواردة فيه على تفكيك الإمكانات التدميرية لذلك الكيان.

ونشعر بالارتياح لأنه لم يرد في أي من هذين القرارين ذكر للنزاع بين جيبوتي وإريتريا. فمن الواضح تماماً أن هذه المسألة لم تكن لها صلة بالوثائق قيد النظر ولا علاقة لها بها. وحل المسائل العالقة بين هذين البلدين أمر يقع في مجال الدبلوماسية الثنائية، وهذا أمر ندعو أسمية وجيبوتي إلى المشاركة فيه. ومع ذلك، لا يعني عدم وجود إشارات إلى هذه المنازعة في قرارات مجلس الأمن أننا لن نكون مستعدين للاهتمام بهذه المسألة إذا تغيرت الحالة أو طرأت ظروف جديدة. ويمكن لجيبوتي وإريتريا أن تتوقعا أن يكون لدينا موقف متوازن ومحاذٍ إزاء ذلك.

ونود أن نشير إلى أنه لم يؤخذ عدد من مقترحاتنا، التي نعتبرها هامة جداً، في الاعتبار أثناء العمل على هاتين الوثيقتين. وأولاً وقبل كل شيء، إنني أشير إلى الأثر المدمر للتدابير القسرية الانفرادية. فقد

بحكمة ومهارة. كما أنهى إكوادور وأرجو لها كل النجاح وهي تتولى رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

وإذ أنتقل إلى القرارين اللذين اتخذوا اليوم (القراران 2713 (2023) و 2714 (2023))، أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على نهجها الخلاق بوصفها قائمة بالصياغة. فنحن نعتقد أن العمل الذي أنجز هنا سيؤثر تأثيراً إيجابياً على مستقبل الصومال. كما أشكر أعضاء المجلس على انخراطهم البناء طوال المفاوضات بشأن أطول نظام جزاءات للأمم المتحدة على الإطلاق.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار اليوم (القرار 2714 (2023)) وتؤيد رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة الصومال الفيدرالية تأييداً تاماً. فالقرار يمثل تنويعاً لشراكة بين المجلس وحكومة الصومال ويمكن المجلس من الاستجابة للدعوات التي وجهتها الحكومة لاستعراض نظام الجزاءات، والتي أيدتها أيضاً الاتحاد الأفريقي بقوة. ويشكل قرار اليوم سابقة على الطريقة التي يمكن بها تعديل نظم الجزاءات وفقاً للتطورات على الأرض. وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية توجيه رسالة قوية مفادها أن محنة الصومال تهمنا وأن المجلس يقف إلى جانب الشعب الصومالي.

ولئن كان قرار اليوم خطوة كبيرة، فما هو إلا خطوة أولى، ولا يزال الخطر الذي تشكله الأنشطة الإرهابية لحركة الشباب يخيم على المدنيين الصوماليين. فالتحديات الهائلة التي يواجهها البلد اليوم لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. وبالإضافة إلى الرؤية التي عبر عنها الرئيس حسن شيخ محمود بوضوح في المجلس في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.9356)، من المهم للغاية مواصلة المشاركة المتعددة الأطراف وتقديم الدعم للصومال من قبل المجتمع الدولي. وإذ يواصل البلد اتخاذ خطوات واسعة نحو الاستقرار الدائم، يجب علينا أن نتطلع إلى توطيد مكاسب السلام.

فلا تزال هناك مسافة لنقطعها. ونحث منظومة الأمم المتحدة الأوسع وشركاء الصومال والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة جهودهم في مساعدة البلد على تهيئة الظروف المؤاتية للانتعاش الاقتصادي

بدعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال الإسهام النشط في عمل لجنة الجزاءات.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أبدأ بتهنئة إكوادور على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على دعمهم القوي خلال رئاسة الصين للمجلس الشهر الماضي.

لقد اتخذ المجلس لتوه قرارين بشأن الجزاءات المفروضة على منظمة الشباب الإرهابية (القرار 2713 (2023)) وإدارة الأسلحة والذخائر في الصومال (القرار 2714 (2023))، على التوالي، وصوتت الصين مؤيدة لهما كليهما. إننا نرحب بكون أن القرارين يرفعان بشكل جوهري، بناء على طلب من حكومة الصومال الفيدرالية وبعض أعضاء المجلس، حظر الأسلحة المفروض على حكومة الصومال الفيدرالية ويشددان الجزاءات المفروضة على حركة الشباب. ونحن واثقون من أن الصومال سيغتنم هذه الفرصة لتعزيز بناء القدرات الأمنية وتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة والاضطلاع بنشاط بعمليات مكافحة الإرهاب وإعطاء زخم جديد لصون الأمن والاستقرار الوطنيين. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار يظل يتطلب من حكومة الصومال الفيدرالية أن تقدم إلى المجلس قائمة بالأسلحة المستوردة - وهو تدبير تقييدي، وسيشكل من دون داع عقبات أمام جهود الحكومة لتعزيز بناء القدرات الأمنية، وبالتالي يحتاج إلى مزيد من التحسين والصل.

ومن ناحية أخرى، لا يزال هذا القرار يمنح إعفاءات خاصة لبعض البلدان الغربية لاستيراد الأسلحة. وتلك ازدواجية معايير لا تتماشى مع مبادئ الإنصاف وعدم التمييز ولا تقضي إلى دعم سلطة نظام جزاءات المجلس. ويحدونا الأمل في أن يتناول المجلس، في مداولاته المقبلة، المسائل ذات الصلة بطريقة أكثر توازناً وشفافية.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أبدأ بشكر الصين على قيادتها كرئيسة لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. فقد ساعدت الصين، في شهر برهن أنه كان مليئاً بالتحديات الاستثنائية، في توجيه مناقشاتنا بشأن المسائل الحرجة

تعزيز إدارتنا للأسلحة والذخائر والاستفادة إلى أقصى حد من مواردنا لغرض دعم السلام داخل حدودنا. وسنعمل معا بجد لضمان استمرار كبح القدرة غير المشروعة للجماعات المتطرفة العنيفة على الحصول على الأسلحة.

ونرحب بدعم الأصدقاء الثنائيين في جهودنا للتصدي للتحديات الأمنية. وسنواصل التعاون مع شركائنا العالميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لتعزيز ملكيتنا وقدراتنا الوطنية. ويسرني، في ذلك الصدد، أن أبلغكم اليوم بأن المرحلة 2 من تخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية البالغ 3 000 في الصومال ستختتم كما هو مقرر، في 31 كانون الأول/ديسمبر. والحكومة الصومالية ملتزمة بتنفيذ نقل المسؤولية الأمنية من البعثة الانتقالية إلى الجيش الوطني الصومالي تنفيذًا كاملاً ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها.

وفي الختام، فإن هذا يمثل فرصة هامة لبلدنا لتعزيز قدرته على التصدي للتحديات الأمنية والنهوض بهدفنا الجماعي المتمثل في توطيد السلام والأمن داخل حدودنا. ونظل ثابتين في التزامنا بدعم حقوق الإنسان وتعزيز السلام وضمان رفاه جميع مواطنينا ونحن نمضي قدماً في هذا المسعى الحاسم.

وأخيراً، بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي أتكلم فيها هذا الشهر، أود أن أهنئ الدول الأعضاء في المجلس المنتهية ولايتها، وهي ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا، على إتمام فترة عضويتها بنجاح. ونشيد بجهودها الرائعة وتعاونها خلال العامين الماضيين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 15/40.

والنمو والاستقرار. وتظل دولة الإمارات العربية المتحدة ثابتة في دعمها للصومال وشعبه، وسنواصل العمل جنباً إلى جنب معهم ومع شركائهم لدعم مستقبل يتسم بالسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة الدورية للمجلس لهذا الشهر، وأشيد بسلفكم، الممثل الدائم للصين، على الطريقة الفعالة التي أدار بها مداوالات المجلس الشهر الماضي.

ونشكر جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين اتخاذ القرار 9714 (2023) بتوافق الآراء، ونرحب باتخاذ القرارين (القرارين 9713 (2023) و 9714 (2023)). إن من الأهمية بمكان التشديد على التركيز الأساسي للمجلس على مكافحة حركة الشباب. وفي الوقت نفسه، يمكننا اتخاذ القرار الحالي بشأن الصومال، الذي يرفع حظر الأسلحة المفروض منذ أمد طويل على حكومة الصومال الفيدرالية، من مواجهة التهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها حركة الشباب. كما إنه يسمح لنا بتعزيز قدرة قوات الأمن الصومالية من خلال الحصول على الأسلحة والمعدات الفتاكة لحماية مواطنينا وأمتنا بشكل كاف.

إننا ملتزمون بمعالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف العنيف في بلدنا، بما في ذلك من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين إلا من خلال نهج شامل يدمج التدابير الأمنية مع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستقرار والازدهار على المدى الطويل. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بزيادة